في بعض ما يجب العدل فيه بقوله ولا قسم في البيت
لامته ولا لام ولده مع زوجة اوامة اخرى او مع
ام ولد اخرى لان القسم انما يجب لمن له حق في الوطء
وهما فان لا حق لهما فيه انتفا قائم بين موجب النفقة
فقال ولا نفقة لزوجة بتيمة او غيرها حرة اوامة
مجرد العقد عليها على المشهور وانما تجب باحد شيئين
احدهما حتى يدخل بها المراد بالدخول هنا ايلاج
الحشفة او قدرها من مقطوعها في قبل موطوءة
وهو ان يكونا اي احدهما غير صغيرين وان يكون
الزوج بالغا والشيء الاخر اشار اليه بقوله او قبض
الى الدخول ويشترط في هذا الشرط فان السابقان وشرط
ثالث اشار اليه بقوله وهو ان تكون ممن يطأ مثلها
واحترز بقوله غير الصغيرة التي لا يمكن وطيها فانه
لا نفقة لها بالدعوة بل بالدخول لانه اذا دخل استمتع
فيه الوطء واذا اختلفا في الدعوة فالقول قول الزوج
وقيد بالملاءمة بكون الزوج بالغا احترازا من الصغير
ولو كان مطيقا للوطء فانه لا نفقة عليه على المشهور
ويكونهما غير مشرفين احترازا مما لو كان احدهما مريضا
مرضا مشرفا معه على الموت لم تجب النفقة ونكاح التفويض

جايز

جايز من غير خلاف وهو ان يعقدا او لفظ التفويض
اي الزوج والولي ويروي يعقده بلفظ الافراد اي
الزوج ولا يذكران صداقا استكمالا لبيان الوجوب لانه
معطوف على المنفوب وكلامه صادق بصورتين لانه
اذا لم يذكرا صداقا اما اذا ذكرا ما هو دائر بالتفويض
نحو لك مثل ولبنتي على التفويض او لا نحو زوجتك ولبنتي
من غير ذكرهما فالنكاح صحيح في الوجهين اما لو صرحا
باشتراط اسقاط المهر فالنكاح فاسد وشيء قبل الدخول
واختلفوا قول ابن القاسم في فسخه بعده ثم اذا قلنا
بجواز نكاح التفويض وصحته و وقع وسمت الزوجة
الزوج صداقا الدخول فانه لا يدخل بها حتى يفرض
لها صداق مثلها قال ابن شاس وسمي بهذا الاسم لان
الذي يرجع به مثلها فيه والاصل فيه اعتبار ابضع
سائر ما تختلف به الاغراض والاحوال والديانة د ويشبه صداق
المثل يوم العقد لانه يوجب الميراث وغيره من حقوق
النكاح الثابتة به وتستحقه بالدخول لا بالعقد
وله بالموت فان مات احدهما قبل ان يفرض
والبنية بعضهم بالموت فان فرض الزوج لها اي للزوجة
المنكوحة على التفويض صداق المثل لزمها ما فرضه

قوله وتستحقه اي الصداق

Copyright © King Saud University